الأمم المتحدة

E/AC.51/2015/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 March 2015
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والخمسون
الدورة التنظيمية، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥
الدورة الموضوعية، ١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهو يتمحور حول المجموعات التسع التي تشملها آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

* E/AC.51/2015/1.

100415 090415 15-05104 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها المقدم في ما يتعلق بتنفيذ الخطتين الاستراتيجيتين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولا سيما في سياق سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا وسنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تنفيذ جدول أعمال أفريقيا ٢٠٦٣ اللتين أعلن عنهما الاتحاد الأفريقي، وكذلك فيما يتعلق بالهياكل الأساسية. وقدمت منظومة الأمم المتحدة دعما قويا للاتحاد الأفريقي والمؤسسات دون الإقليمية في مكافحة فيروس إيبولا. وعقب إقرار جدول أعمال أفريقيا ٢٠٦٣ من جانب الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الرابع والعشرين المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ما انفكت الأمم المتحدة تعمل على إعادة تركيز مجالات شراكتها مع الاتحاد الأفريقي وتعزيز آلية التنسيق الإقليمية من أجل دعم الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة العشر سنوات لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣.

أولا - مقدمة

١ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والأربعين، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأيدت الجمعية العامة هذا الطلب في قرارها ١٧/٦٩.

ثانيا - الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ - يبرز هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والتي تمحورت حول تسع مجموعات مواضيعية تمثل أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واشترك في رئاستها كيانات من الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أُعد استنادا إلى المساهمات الواردة من صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومن إدارات الأمانة العامة استجابةً لطلب مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تقديم مساهمات تتعلق بالأنشطة والبرامج والمشاريع الرئيسية المنفذة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ويسلط التقرير الضوء على النتائج والأثر المترتب كمّاً وكيفا.

٣ - وقد استفاد هذا التقرير من أول تقرير أصدرته آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة بشأن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/69/163)، الذي استعرض أربعة مجالات هي: (أ) الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ و (ب) تمويل التنمية؛ و (ج) الاستدامة البيئية وتغيُّر المناخ؛ و (د) الحوكمة.

ألف - تطوير البنية التحتية

٤ - تضم المجموعة المعنية بالبنية التحتية، التي تشارك في تنسيقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أربع مجموعات فرعية هي: الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والمياه وخدمات الصرف الصحي.

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل أعضاء المجموعة دعم تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، دخلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي في شراكة مع وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والسنغال من أجل الاشتراك في تنظيم مؤتمر قمة داكار لتمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وباعتماد خطة عمل داكار، مكّن مؤتمر القمة

من حشد الدعم وتعزيز الشراكات، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بتنفيذ ١٦ مشروعا من المشاريع ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

٦ - وفي إطار متابعة مؤتمر قمة داكار، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروع ١٦-١٦-١٦، وهو خطة تركز على دعم تنفيذ المشاريع الـ ١٦ ذات الأولوية بحلول عام ٢٠١٦. وفي إطار أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٤، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منتدى للأعمال التجارية من أجل تحديد الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بتنفيذ المشاريع الثمانية الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر قمة داكار. ونتيجة لذلك، ما فتئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يعمل من خلال مبادئ الاستثمار المسؤول على التعريف بهذه المشاريع وإشراك مزيد من المستثمرين المؤسسيين في مجال الاستثمار الشامل في البنية التحتية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تعهد البنك الدولي بتخصيص مبلغ يتجاوز ٤ بلايين دولار لدعم أولويات برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في مجالات الطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه.

٧ - وفي قطاع الطاقة، في إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي استهلها الأمين العام، وفر البنك الدولي الدعم للبلدان في تحديد احتياجاتها من الاستثمارات حتى عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهداف الحصول على الطاقة. وتنفذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مشروعا بقيمة ٣,٣٥ ملايين دولار، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، يرمي إلى تعزيز القدرات في مجال المنظومات الصغيرة لتوليد الطاقة المائية في المناطق الريفية في جمهورية تترانيا المتحدة، إذ شيدت محطة لتوليد الطاقة المائية طاقتها ١٠ كيلوواط في مقاطعة لوشوتو، فأتاح ذلك إيصال الشبكة الكهربائية إلى أكثر من ٨٠ أسرة معيشية وتوليد فرص للعمالة على الصعيد المحلي.

٨ - وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات دعم تنفيذ مبادرة وصل أفريقيا بالإنترنت، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير الكابل البحري Uhurunet والشبكة الأرضية Umojanet لتوصيلهما بالنطاق العريض، وهما يشكلان الجزأين المكونين لشبكة الهياكل الأساسية العريضة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويقود الاتحاد الدولي للاتصالات عملية تنسيق السياسات والأطر التنظيمية الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتهيئة البيئة اللازمة للاستثمارات العامة والخاصة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في القارة. وفي غرب أفريقيا، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات دعم البلدان

في دمج أحكام القوانين النموذجية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صكوكها القانونية الوطنية.

٩ - وفي قطاع النقل، أيد أعضاء المجموعة إعداد الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا الذي أيده الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الثالثة والعشرين لجمعيته، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، سعيا إلى تعزيز التكامل القاري. ويدعم البنك الدولي تنفيذ ١٠ مشاريع متعلقة بالممرات قيمتها ٢,٧ بليون دولار، بما في ذلك مشاريع جديدة ترمي إلى توسيع نطاق التأثيرات الاقتصادية للممرات من خلال إقامة ممرات متكاملة وذات وسائط نقل متعددة. وستعزز هذه المشاريع التجارة والوصول إلى الأسواق في أفريقيا. وتساعد منظمة الطيران المدني الدولي ٢٩ دولة أفريقية في معالجة ما يُحدد من أوجه قصور فيما يتعلق بالسلامة. ونتيجة لذلك، أحرز تقدم في تعزيز سلامة الطيران في أفريقيا.

١٠ - وبغية معالجة إدارة الموارد المائية في منطقة الساحل، أنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال مشروع يغطي خمس شبكات كبرى لطبقات مياه جوفية يشترك فيها ١٣ بلدا أفريقيا، قاعدة بيانات للتحليل التشخيصي لطبقات المياه الجوفية المشتركة وخطة عمل استراتيجية لاستخدامها في التدريب والإدارة ووضع نماذج التوازن المائي.

باء - الحوكمة

١١ - تتألف المجموعة المعنية بالحوكمة، التي يشترك في تنسيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أربع مجموعات فرعية هي: الديمقراطية والحوكمة، والحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، وحقوق الإنسان، والخدمة العامة والإدارة العامة.

١٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية تعزيز المنظمات المعنية بالديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما من خلال تنفيذ ١٣ مشروعا تبلغ قيمتها ٢,٣ مليون دولار. وعزز صندوق الديمقراطية مشاركة المواطنين من القاعدة الشعبية في الأخذ باللامركزية في الكاميرون، ودعم تمكين الشباب من أجل المشاركة في الحكم المحلي في ملاوي، وعزز المشاركة المدنية للشابات وتوليهن أدوارا قيادية في أوغندا، وجعل أصوات الشباب مسموعة في زمبابوي، وحسّن المشاركة في السياسات العامة والمساءلة في الصومال.

١٣ - وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية، تعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التحضير لمختلف الانتخابات في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغينيا، وغينيا - بيساو، ونيجيريا. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بعثة إلى بوركينا فاسو مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعمت الحوار الشامل بين أصحاب المصلحة الوطنيين في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي حدثت في البلد. ودعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنشاء الفريق الدولي لمتابعة عملية الانتقال ودعمها في بوركينا فاسو بغية التشجيع على إجراء عملية انتقال سلسة في البلد تؤدي إلى تنظيم انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٤ - وعزز مكتب دعم بناء السلام دعمه من أجل تحقيق الاستقرار في البلدان بزيادة سقف ما يقدمه مرفق الاستجابة الفورية إلى ١٥ مليون دولار لكل بلد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أفاد هذا الدعم السلطات الانتقالية التي استخدمت هذا التمويل لكفالة تقديم الخدمات الحكومية الأساسية، بما في ذلك دفع ٤,٥ ملايين دولار من مرتبات الشرطة والدرك، وذلك بالتوازي مع دفع البنك الدولي لمرتبات الشريحة المتبقية من موظفي الخدمة المدنية. وقدم المكتب أيضا الدعم لعملية الانتقال الطوعي لمقاتلي سيليكا السابق من المخيمات في بانغي إلى مجتمعاتهم الأصلية. وفي مطلع عام ٢٠١٥، ساعد المكتب في تنظيم منتدى بانغي للمصالحة والحوار السياسي. ونتيجة لذلك، تعززت ثقة الجمهور في العملية الانتقالية في البلد.

١٥ - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البلدان على مكافحة الاتجار غير المشروع، في إطار مشروع الاتصال بين المطارات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، اللذين نفذا بالاشتراك مع منظمة الجمارك العالمية. ونُشرت أفرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات، وذلك في المطارات الدولية ذات الأولوية في بنن، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، ومالي، ونيجيريا، حيث تضطلع بدور أساسي في إنجاز عمليات ضبط المخدرات.

١٦ - وواصل المكتب دعم الحكومات في شمال أفريقيا في عمليات الإصلاح التي تقوم بها، ولا سيما في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، يواصل المكتب، بتعاون وثيق مع تونس، تنفيذ أنشطة ترمي إلى دعم إصلاح العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون. وساعد المكتب أيضا السلطات في مصر على إنشاء آليات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتيسير استعادة الأصول. وواصل المكتب تعزيز قدرة مؤسسات العدالة الجنائية في القرن الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي على مكافحة القرصنة والجريمة البحرية بشكل عام مكافحة فعالة. وقدم المكتب دعما متعدد الأشكال إلى المحاكمات في قضايا القرصنة

في جمهورية تترانيا المتحدة، وسيشيل، وكينيا، وموريشيوس بهدف ضمان إجراء محاكمات عادلة ومجدية والاحتجاز في ظروف آمنة وإنسانية.

١٧ - وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية، واصل صندوق النقد الدولي مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي عن طريق بناء القدرات من خلال تنظيم دورات تدريبية وتقديم الدعم المالي من خلال مجموعة من التسهيلات التمويلية، بما في ذلك التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني الاحتياطي، والتسهيل الائتماني السريع، وتخفيف أعباء الديون. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٤، كان صندوق النقد الدولي قد منح ٢٩ بلدا أفريقيا إعفاء نهائيا من أعباء ديونها يعادل ما يربو على ٦,٥ بلايين دولار. وأنشأ الصندوق أيضا الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة في شباط/فبراير ٢٠١٥ الذي تلقت منه سيراليون، وغينيا، وليبريا منحاً قدرها ١٠٠ مليون دولار للتخفيف من أعباء ديونها.

١٨ - وبغية تحسين إدارة الصناعات الاستخراجية، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي اجتماعا رفيع المستوى بشأن موضوع ”نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وجدول أعمال أفريقيا ٢٠٦٣: تعزيز إدارة الصناعات الاستخراجية في أفريقيا للنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة، والتحول الاقتصادي الهيكلي، وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومرن“. وكان الغرض من هذا الحدث هو تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال تنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، وخطة العمل لتسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، والموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مساعدة ١٦ بلدا أفريقيا[(١)] على تبسيط قواعدها وإجراءاتها المتعلقة بالاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة وتفعيلها تلقائيا. وقدم الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى الكاميرون في إرساء النظام الإلكتروني للقواعد التنظيمية في منطقتين أخريين وهذا ما كفل لمباشري الأعمال الحرة في أماكن أخرى في البلد الاستفادة أيضا من إجراءات التبسيط المنفذة في العاصمة. وقدمت كلتا المنظمتين المساعدة أيضا لوكالة تشجيع الاستثمارات في جمهورية تترانيا المتحدة في إقامة

(١) إثيوبيا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية تترانيا المتحدة، وتوغو، وجزر القمر، ورواندا، والسنغال، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو، ومالي، والمغرب، والنيجر.

نظام للتسجيل عبر الإنترنت، مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية عن طريق تخفيض عدد الإجراءات الإدارية اللازمة لبدء الأعمال التجارية من ٢١ إجراء إلى ٧ إجراءات فقط.

٢٠ - وقدم مركز التجارة الدولية، من خلال برنامجه المتعلق ببناء القدرات الأفريقية في مجال التجارة، الخبرة الفنية لمجلس الأعمال التجارية التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بغية تعزيز قدرته على تحسين الحوار مع الحكومات بهدف كفالة مراعاة شواغل القطاع الخاص في وضع السياسات وفي المفاوضات التجارية.

٢١ - وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر كيانات الأمم المتحدة على توفير الحماية والمساعدة لصالح ١٣ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية في أفريقيا. ووفرت المفوضية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والشتات الصومالي، والمجتمع الدولي ككل، الدعم لاجتماع وزاري عقد في آب/أغسطس ٢٠١٤ اعتُمد فيه التزام أديس أبابا نحو اللاجئين الصوماليين، وهو ما شكل معلما بارزا في الجمع بين حكومات إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، واليمن لمعالجة الجوانب الإنسانية والإنمائية اللازمة لإيجاد حلول مستدامة للاجئين الصوماليين.

٢٢ - أما الجهود المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ما يتعلق بالوصم والتمييز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا، فقد أسفرت عن اتخاذ قرار بشأن التعقيم القسري وحماية حقوق الإنسان في سياق الاستفادة من خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

٢٣ - وفي غرب أفريقيا، وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو) إلى جانب مصرف التنمية الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سياسة إقليمية لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعليم من أجل المواطنة وثقافة السلام، والتثقيف في مجال الديمقراطية وإدماجه في نظم التعليم. وفي وسط أفريقيا، وضعت اليونسكو الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية إقليمية للتثقيف من أجل السلام والمواطنة لإدماجها في الخطط القطاعية والمناهج الدراسية. وفي شرق أفريقيا، وضعت عدة مبادرات في إطار مبادرة تعليم المواطنة العالمية في جنوب السودان وكينيا. وفي الجنوب الأفريقي، واصلت اليونسكو تعزيز التسامح ومكافحة كراهية الأجانب والتشجيع على التعايش السلمي من خلال بث البرامج الإذاعية المحلية وتنظيم حملة لوسائط الإعلام بشأن العنف الجنساني وحقوق الإنسان.

جيم - السلام والأمن

٢٤ - تتألف المجموعة المعنية بالسلام والأمن، التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، من أربع مجموعات فرعية هي: الهيكل الأفريقي للسلام والأمن؛ وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ والتأهب للطوارئ والاستجابة لها؛ والعدالة الانتقالية.

٢٥ - ونظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة، وبدعم من الفريق الاحتياطي لدعم الوساطة، حلقة عمل للتدريب على الوساطة لصالح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وشارك أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إنشاء وحدة للوساطة ووضع قائمة للخبراء في مجال الوساطة في أمانة الجماعة الاقتصادية في غابون. وأسهم المكتب في تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية في مجال الوساطة ودعم تفعيل هيكل خاص بالوساطة.

٢٦ - واضطلع المكتب بدور فعال في إعادة عناصر المتصدين لحملة السواطير وائتلاف سيليكا السابق إلى طاولة المفاوضات، وتيسير إبرام اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية بين الطرفين، خلال منتدى المصالحة الوطنية والحوار السياسي الذي عقد في جمهورية الكونغو في تموز/يوليه ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، يواصل المكتب دعم قادة المنطقة دون الإقليمية وأصحاب المصلحة في وسط أفريقيا، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بهدف تيسير تنفيذ اتفاق برازافيل، ودعمهم في تقديم المشورة إلى جميع الأطراف بشأن الخطوات المقبلة في العملية السياسية.

٢٧ - وكذلك، قدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم لاتحاد نهر مانو في وضع استراتيجية الأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك إقامة مشروع مدته خمس سنوات، اعتمدته الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو في كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٤. وردا على اتساع نطاق أنشطة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الدعم التقني إلى المؤسسات دون الإقليمية وإلى الدول الأعضاء المتضررة. وفي هذا الصدد، دعم مكتب غرب أفريقيا لجنة حوض بحيرة تشاد في وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب. وأوفد مكتب غرب أفريقيا ومكتب وسط أفريقيا بعثات إلى تشاد والكاميرون والنيجر لتقييم أثر تنظيم بوكو حرام واستكشاف السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة دعم الحكومات المتضررة

والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة. وأدت إدارة الشؤون السياسية أيضا دورا فعالا في استكمال تفعيل القوة المتعددة الجنسيات المعنية بمكافحة جماعة بوكو حرام في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٢٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظّم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإحاطة التي قدمتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا في توطيد السلام والأمن والحكم الرشيد والتنمية في سياق جدول أعمال ٢٠٦٣. وفي الوقت الذي أكدت فيه هذه المناسبة على الدور الأساسي الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التنفيذ، فقد ساهمت في التوعية بضرورة زيادة الدعم المقدم من الأمم المتحدة في تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لتلك الجماعات، بما فيها القدرات اللازمة لاستعراض الخطط الاستراتيجية لكل منها من أجل كفالة اتساقها مع جدول أعمال ٢٠٦٣، ورصد تنفيذ جدول الأعمال هذا على الصعيد الإقليمي وتقييمه.

٢٩ - وطوال الفترة المستعرضة، قدم صندوق بناء السلام الدعم للجهود الرامية إلى توطيد السلام في أوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي. وتلقت هذه البلدان ما مجموعه ٦٥,٢ مليون دولار. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعد الصندوق في التحفيز على تنفيذ الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد من خلال التأكيد على الحوار السياسي، وتوفير نهج متعدد القطاعات وموجه إلى مناطق بعينها من خلال مشروعين في مقاطعة كيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية يرميان إلى البدء في تنفيذ الاستراتيجية المنقحة وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

٣٠ - وقدّم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنمية قدرات إقليمية للاستجابة للكوارث في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، وقدرة إقليمية للاستجابة الإنسانية في شرق أفريقيا من أجل الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وواصل المكتب دعم البعثات الموفدة من الأمم المتحدة إلى أفريقيا من خلال توفير تدريب على التنسيق المدني - العسكري للشؤون الإنسانية، وذلك بالتعاون مع المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة وشركاء آخرين. وقُدم التدريب إلى أفراد البعثات المدنيين والعسكريين من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال كي يتسنى تحسين التعاون والتنسيق.

٣١ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة ردا على الخطر الذي تشكله القرصنة. ودعما للجنة التوجيهية التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، ساهمت الإدارة في وضع خطة عمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وفي افتتاح مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في الكاميرون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي بدء تشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، في جمهورية الكونغو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٢ - وواصلت المنظمة البحرية الدولية، من خلال برنامجها المتكامل للتعاون التقني، تقديم الدعم في مجال تدابير مكافحة القرصنة في الصومال وخليج عدن، بوسائل من بينها التدريب وبناء القدرات. وتجري جهود مماثلة حاليا في غرب ووسط أفريقيا في ما يتعلق بمنطقة خليج غينيا. وبفضل تضافر جهود جميع الجهات الفاعلة، انخفضت أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن انخفاضا كبيرا في المناطق المشار إليها.

٣٣ - ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) العديد من البلديات في أفريقيا في مجال منع الجريمة في المدن وفي تدخلات السلامة الحضرية، مما أسفر عن نتائج إيجابية. وكان تكرار نموذج المدن الأكثر أمانا لإحدى المدن المشمولة بالبرنامج في مدن مجاورة بارزا بشكل خاص في جمهورية تترانيا المتحدة حيث تعلمت من العاصمة مدن يفوق عددها ١٥ مدينة كيفية وضع استراتيجية للمدن الأكثر أمنا، وكيفية التعاون فيما بينها في مجال التنمية الحضرية.

دال - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣٤ - تشترك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنسيق المجموعة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وقد ساعدت هذه المجموعة على تعزيز تنفيذ أنشطة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وأنشطة الاتحاد الأفريقي في سياق سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، التي أعلن عنها الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع إعلان مابوتو.

٣٥ - واستمر برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنفيذ دراسة تكلفة الجوع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، قام البرنامج بدور رئيسي في تعزيز شراكة عبر قارية بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف نقل المعارف والخبرات من منهجية تكلفة الجوع الموضوعة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي إلى أفريقيا. وعلى الصعيد الوطني، شكلت النتائج أساس التوسع في البرامج الوطنية وتنفيذ أطر سياساتية في مجال التغذية. وعلى الصعيد الإقليمي، عُرضت النتائج المتحققة في إثيوبيا وأوغندا وسوازيلند ومصر في المؤتمرات الوزارية الإقليمية، وأظهرت التكلفةَ الاقتصادية الناجمة عن عدم معالجة مسألة التغذية.

٣٦ - وواصل البنك الدولي دعم تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال توفير مبلغ ٦٥,٢ مليون دولار للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التابعة للبرنامج. ويسّر البنك أيضا اعتماد أطر لوضع وتمويل مبادرات ترمي إلى إدماج نهج مراعية للمناخ في الخطط والبرامج والسياسات على المستوى القُطري. وطوال الفترة المستعرضة، خصص برنامج الإقراض التابع للبنك الدولي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية مبلغ ١,٥ بليون دولار في أفريقيا، بما في ذلك مبلغ ٤٩٥ مليون دولار لأغراض إدخال تغيير على إدارة الري في نيجيريا، و ١٠٠ مليون دولار من أجل إدخال تغيير على القطاع الزراعي في رواندا.

٣٧ - واستمر برنامج الأغذية العالمي في دعم الركيزة الثالثة من ركائز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وذلك تحديدا في زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع في جميع أنحاء المنطقة عن طريق رفع إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين الاستجابات لحالات الطوارئ المتصلة بنقص الغذاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، انضم البرنامج إلى جهات أخرى صاحبة مصلحة بموافقته على استراتيجية التنفيذ وخريطة الطريق الخاصتين بالبرنامج.

٣٨ - ونفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٠٨ مشاريع وطنية و ١٤ مشروعا إقليميا في دول أفريقية في عام ٢٠١٤ بهدف الحد من الفقر ومكافحة انعدام الأمن الغذائي من خلال تطبيق تقنيات نووية وتقنيات نظائرية في مجالات تحسين الإنتاجية الزراعية، وإنشاء مناطق خالية من ذبابة التسي تسي، ومكافحة التصحر، وتحسين المحاصيل. فعلى سبيل المثال، قدمت الوكالة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة المساعدة إلى جمهورية تترانيا المتحدة في استخدام الاستيلاد بالطفرات الوراثية من أجل إنتاج صنف جديد من الأرز.

٣٩ - وتعاونت منظمة العمل الدولية مع منظمة الأغذية والزراعة على دعم تنفيذ إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومبادرات ريفية مستقبلية في زامبيا وملاوي. ومن خلال تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تحليل ومعالجة مسائل السياسات المتعلقة بالشباب والعمل الكريم من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية والجوانب المناخية، شجع الشركاء على اعتماد خيارات سياساتية ومؤسسية وبرنامجية لتحسين فرص عمالة الشباب الريفي،

والوصول إلى الأسواق. وفي عام ٢٠١٤، يسرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من خلال تنفيذ مشروع في زامبيا، تحديد التكنولوجيا المناسبة ونقلها واقتناءها وتكييفها واستخدامها لجمع مياه الأمطار من أجل الري وتوليد الطاقة الشمسية بغية إنتاج مياه شرب نقية.

٤٠ - وواصل الصندوق المشترك للسلع الأساسية تعزيز دعم المنتجين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومساعدتهم على رفع إنتاجيتهم من خلال التنويع الأفقي والرأسي، وإضافة القيمة، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات في إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ومدغشقر والكاميرون وكينيا ونيجيريا. ففي أوغندا، دعم الصندوق المشترك شركة ريفية لتجارة وتجهيز آلات الذرة، وهو ما سمح للمنتجين الأوغنديين بتعزيز قدراتهم الإنتاجية من خلال الوصول إلى سلسلة إمدادات مرسملة ومتكاملة تماما لخدمات التجفيف الزراعية والمالية المقدمة من الشركة. وفي غانا، دعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية شبكة StarShea التي تضم حاليا ٠٠٠ ٥ امرأة عضو من خلال تعزيز القدرات في مجال تحسين نوعية التجهيز، والاتصالات المتعلقة بالأسعار، والإشراف على تجهيز وتنسيق تحميل الأكياس لأغراض الشحن. ونتيجة لذلك، ساهم هذا النموذج الاجتماعي من نماذج الأعمال التجارية في إدخال تحسينات مستدامة على حياة المنتجين الأوليين لجوز الشيَّا.

٤١ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دعم نيجيريا في إنشاء مناطق لتجهيز المحاصيل الأساسية. وفي عام ٢٠١٤، وضعت ست خطط رئيسية عالية الجودة لمواقع المشاريع المحددة. وحتى تاريخه، جرى تعبئة ٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولي من أجل إقامة مؤسسات وبنى تحتية مستدامة.

٤٢ - وفي ضوء ذلك، وفيما يخص هدف تحقيق نمو في الإنتاج الزراعي بمعدل ٦ في المائة المحدد في إعلان مابوتو، حققت ١٠ بلدان أفريقية أو تجاوزت حتى تاريخه الهدف المذكور، فيما حققت أربعة بلدان معدل نمو يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة. وفيما يتعلق بمخصصات الميزانية، حقق ١٢ بلداً أفريقياً أو تجاوز هدف تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية، بينما حقق ١٣ بلداً آخر نسبة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ في المائة (انظر A/69/163). وأسهمت المجموعة في دمج مسألة التغذية في صلب الخطط السياسية والإنمائية للبلدان الأفريقية ودعت إلى القضاء على الجوع والوقاية من جميع أشكال سوء التغذية في القارة من خلال استعراض الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٤٣ - قامت المجموعة المعنية بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، برئاسة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بدعم المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرات الإنتاجية في مجالات التجارة والوصول إلى الأسواق والتصنيع المستدام على نطاق القارة.

٤٤ - وأنجزت الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة الكومنولث ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، مشروعا بشأن تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أسفر عن تحديد سلاسل القيمة الإقليمية في ما يتعلق بالجلود والمنتجات الجلدية من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات والقيمة المضافة المحلية وتوليد فرص العمل التي لا تتطلب مهارات كبيرة في العديد من البلدان الأفريقية.

٤٥ - وأسهم مركز التجارة الدولية في تعزيز التكامل الإقليمي وتنمية التجارة وتعزيز الصادرات عن طريق تحديد القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة من حيث زيادة التجارة الأقاليمية. ونتيجة لذلك، وضعت استراتيجية إقليمية خاصة بالجلود في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وقُدمت خدمات محددة الأهداف إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الجلود بهدف الوصول إلى أسواق جديدة.

٤٦ - وإلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، قدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الدعم إلى بنن من أجل تنظيم اجتماع وزاري بشأن الشراكات الجديدة من أجل تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا في كوتونو في تموز/يوليه ٢٠١٤، وأوجد الاجتماع الزخم السياسي اللازم لدعم خطط التنمية في أقل البلدان نموا، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة بناء القدرات الإنتاجية وجميع أبعادها.

٤٧ - وقدمت منظمة التجارة العالمية الدعم إلى البلدان الأفريقية التسعة المنضمة إليها في تلبية احتياجاتها الخاصة. وجرى في عام ٢٠١٤ تحديث المراكز المرجعية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وهي نقاط للاستعلامات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا حيث يمكن الحصول على المعلومات المتصلة بالتجارة ومنها تُعمم منظمة التجارة العالمية المعلومات على أصحاب المصلحة الوطنيين. ومن خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة التي تقدم لأقل البلدان نموا، ساهمت المنظمة والشركاء في بناء القدرات التجارية المؤسسية بما يتمشى والزيادة في عدد مشاريع الإطار المتكامل المعزز ذات المستوى ١، إذ زادت هذه الأخيرة من ٢٩ مشروعا في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٥٨ مشروعا في أوائل عام ٢٠١٥.

وكذلك، زاد عدد مشاريع المستوى ٢ من مشروع واحد إلى ٣٦ مشروعا في نهاية عام ٢٠١١، مما ساهم في بناء قدرات البلدان الأفريقية المتصلة بالتجارة وجوانب العرض.

٤٨ - وبدعم مالي من السويد، ساعدت الأونكتاد العديد من البلدان الأفريقية في الإعداد لتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة. وأجرى كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك منظمات إقليمية، منها جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تحليلا للثغرات فيما يتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة. وهذا ما مكّن البلدان من إعداد إخطارات رسمية لأمانة منظمة التجارة العالمية.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٤، جرى في إطار برنامج الأونكتاد المتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية لصالح إدارات الجمارك الوطنية في مجال بناء القدرات على استخدام بيانات هذا النظام، مما كفل استدامة النظام على المدى الطويل، ومكن ٢٦ بلدا أفريقيا من زيادة تحصيل الإيرادات الجمركية وخفض وقت وتكاليف التخليص الجمركي بشكل كبير.

واو - البيئة والسكان والتوسّع الحضري

٥٠ - واصلت المجموعة المعنية بالبيئة والسكان والتوسّع الحضري، التي يشترك في تنسيقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التصدي للتحديات المتعلقة بالتدهور البيئي والنمو السكاني والهجرة ونمو المدن السريع ونقص الإحصاءات الديمغرافية.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قامت المجموعة بالتوعية بأهمية تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي لمكافحة التصحر في أفريقيا. وأعد أعضاء المجموعة أيضاً تقارير تقييمية عن تطوير الاقتصاد الأخضر في عدة بلدان أفريقية، سلطوا فيها الضوء على تحديات رئيسية من قبيل التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ووفقا لآلية الأمم المتحدة للرصد، قامت بلدان أفريقية بدمج الاستدامة البيئية المعززة في خطط التنمية الوطنية. وبلغ حوالي نصف البلدان الأفريقية هدف حماية ١٠ في المائة على الأقل من مناطقها البرية والبحرية. وأكمل ما مجموعه ٥٣ بلداً أفريقيا استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، ويقوم ثلثا هذه البلدان حاليا بوضع أو تنفيذ برامج حرجية وطنية.

٥٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما للاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات المؤسسية من خلال برنامج الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وإضافةً إلى ذلك، اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالدور

القيادي في وضع برامج إقليمية بارزة، هي الشراكة الأفريقية للاقتصاد الأخضر، والشراكة من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا، والتقييم البيئي المتكامل من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد ساعدت هذه البرامج على تسريع وتيرة تنفيذ خطة عمل المبادرة البيئية عن طريق معالجة التحديات البيئية، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في آن واحد.

٥٣ – ووضعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مؤشرات لرصد التقدم المحرز بما يمكِّن البلدان الأفريقية من السعي إلى الخلو من تدهور الأراضي. وإضافةً إلى ذلك، واصلت الأمانة مكافحة تدهور الأراضي وتمكين أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي وأطر الاستثمار على الصعيد الوطني على أساس برامج العمل الوطنية التي وضعتها البلدان الأعضاء. وقدم البنك الدولي دعما لأمانة مبادرة أرض أفريقيا بمبلغ مليوني دولار خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ومن خلال إنشاء قاعدة للمعارف الأفريقية، وتقييم حالة أطر الاستثمار الاستراتيجي المعتمدة في البلدان، وتنظيم مناسبات خلال مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، قدمت مبادرة أرض أفريقيا دعما أكثر كفاءة وفعالية لفائدة ٢٤ بلدا في مجال الإدارة المستدامة للأرض والمياه.

٥٤ – وعُزز الدعم المقدم من البنك الدولي لمبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء الكبرى ومنطقة الساحل بمشروع مدته ست سنوات لإنشاء مركزي إقليمي يعمل على تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الخدمات المعرفية والتشغيلية من أجل استعادة قدرة النظم الإيكولوجية والإنتاجية على الاستمرار في ١١ بلدا أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥.

٥٥ – أما مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فمهّد الطريق، من خلال أنشطة التنسيق والدعوة وتقديم الأدلة، لاتخاذ موقف أفريقي موحد فيما يتعلق بإطار الحد من مخاطر الكوارث لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وهو إجراء حاسم لربط الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف بإطار الحد من مخاطر الكوارث لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، والاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ.

٥٦ – وفي جمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي، زادت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قدرة الأشخاص الأكثر ضعفا على التكيف مع آثار الأخطار المتصلة بالمناخ مع التركيز على الزراعة والأمن الغذائي والصحة والحد من مخاطر الكوارث. ونتيجة لذلك، أنشئت لجنة توجيهية معنية بالخدمات المتصلة بالمناخ في جمهورية تنزانيا المتحدة، وخفض نطاق التوقعات الموسمية إلى مستوى المقاطعات بالنسبة للمقاطعات التي يستهدفها البرنامج، وقدم تدريب للعاملين في مجال الإرشاد الزراعي وللصحفيين من أجل فهم التوقعات الموسمية ونشرها.

٥٧ - وعززت منظمة السياحة العالمية استدامة السياحة في أفريقيا وقدرتها على المنافسة من خلال تشجيع السياحة باعتبارها أداة للتنمية، وتقوية الترابط، وإدارة المخاطر، ودعم وضع خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال السياحة. وفي الجلسة السادسة والخمسين للجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمنظمة السياحة العالمية، المعقودة في أنغولا، تناول وزراء السياحة الأفارقة بعض المسائل الحاسمة المتصلة بتضيق الفجوة بين سياسات النقل الجوي وسياسات السياحة وكذلك وضع سياسة واستراتيجية للسياحة في إطار جدول الأعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

٥٨ - وقدم موئل الأمم المتحدة للحكومات الوطنية والمحلية أدوات لقياس وزيادة القدرة على التكيف مع آثار الأخطار المتعددة، بما في ذلك الأخطار المصاحبة لتغير المناخ. وقدم الموئل واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية من خلال برنامجه للحد من المخاطر وبناء القدرة على التكيف في المناطق الحضرية الذي يهدف إلى زيادة قدرات البلديات. وفي هذا السياق، في أواخر عام ٢٠١٤، قدم الموئل واليونيسيف الدعم لبناء مدارس تتسم بالقدرة على الصمود أمام المخاطر وآمنة وتراعي احتياجات الأطفال في المناطق المعرضة للأخطار في موزامبيق.

٥٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، في إطار جزء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالتكامل والذي تناول موضوع التوسع الحضري المستدام، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والشركاء حلقة نقاش عن التوسع الحضري المستدام في أفريقيا. ونتيجة لذلك، قدمت توصيات سياساتية رئيسية في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٦٠ - قامت المجموعة المعنية بالتنمية الاجتماعية والبشرية، التي تشترك في تنسيقها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتوفير الدعم من خلال المجموعات الفرعية الست، وهي مجموعة الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى؛ ومجموعة التعليم والموارد البشرية؛ ومجموعة الشؤون الجنسانية والتنمية؛ ومجموعة الرعاية الاجتماعية والاتجار بالبشر؛ ومجموعة العمل والعمالة؛ ومجموعة الرياضة والثقافة.

٦١ - ووفرت منظومة الأمم المتحدة، منذ تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع شركاء دوليين وإقليميين ودون إقليميين ووطنيين، دعما شاملا بسبل تضمنت إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا من أجل وقف تفشي الفيروس ومعالجة المصابين به وبدء عملية التعافي منه. وبالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم مقدم لها، كثف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عمله مع بلدان اتحاد نهر مانو لتيسير جهود الأمم المتحدة في التصدي لانتشار مرض فيروس إيبولا.

٦٢ - وحشد البنك الدولي ما يقرب من بليون دولار للبلدان المتضررة من الوباء. وللمساعدة على احتواء مرض فيروس إيبولا وتوفير استجابة دولية منسقة لقطاع السفر والسياحة، أنشأت منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة، واتحاد النقل الجوي الدولي، والمجلس العالمي للسفر والسياحة فرقة عمل معنية بالسفر والنقل لكي ترصد الحالة عن كثب وتوفر المعلومات في الوقت المناسب لقطاع السفر والسياحة. وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية معدات تشخيص متخصصة لمساعدة سيراليون وليبريا على مكافحة تفشي الفيروس. ومن خلال الشراكة مع منظمة الصحة لغرب أفريقيا، دعمت اليونيسيف البلدان المتضررة الثلاثة في السيطرة على تفشي فيروس إيبولا وساعدت البلدان غير المتضررة على وضع وتنفيذ تدابير التأهب لمواجهة الفيروس.

٦٣ - وبدأ الأمين العام عملية تقييم التعافي من فيروس إيبولا عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحضير الاستجابة العالمية للتعافي من فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، ومكتب دعم بناء السلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو. ونتيجة لذلك، أجريت سلسلة من المشاورات وحددت أولويات رئيسية للتدخل وتقديم الدعم من أجل التعافي. ومهد التقييم الطريق لتنفيذ استجابة دولية شاملة تقودها وتمسك بزمامها البلدان الثلاثة. وأنشأ البنك الدولي الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتعافي من فيروس إيبولا والتعمير.

٦٤ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما تقنيا وماليا لتجديد الالتزام بتعجيل خفض وفيات الأمومة. ويشمل ذلك حملة التعجيل بخفض وفيات النفاس في أفريقيا، وهي المبادرة الرئيسية في مجال الدعوة إلى تعزيز الاستثمارات في صحة المرأة. ونتيجة لذلك، بدأ ٤٤ بلدا أفريقيا هذه الحملة. وقدم أيضاً صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الشركاء

الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في بدء حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، وهي حملة مدتها عامان ترمي إلى تعجيل العملية بزيادة الوعي في القارة بآثار هذه الممارسة.

٦٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز دعم تنفيذ خارطة طريق المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي من أجل التصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا التي وضعها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، قام ١٦ بلدا من بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بوضع خرائط طرق وطنية خاصة بها وحاليا أكثر من ٧٠ في المائة من الميزانية المخصصة للتصدي لمرض الإيدز في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا يُغطى من الموارد المحلية.

٦٦ - وقدمت اليونيسيف الدعم لإعداد توصيات بشأن الأطفال ونظم الحماية الاجتماعية في أفريقيا، أقرتها جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الرابعة والعشرين المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتضمنت التوصيات ضرورة دمج الحماية الاجتماعية في خطط التنمية وأطر الإنفاق الوطنية وتحديد حد أدنى للحماية الاجتماعية وحد أدنى لمجموعة من الخدمات والاستحقاقات التي تُعطى فيها الأولوية لحقوق الأطفال الفقراء. وفيما يتعلق بإنقاذ حياة الأطفال ونمائهم، قدمت اليونيسيف دعما تقنيا لتعزيز نظم الصحة اللامركزية في السودان وجيبوتي ومصر. ونتيجة لذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بدأت مصر العمل بنهج يقوم على الأدلة يركز على الرصد الآني لعملية إزالة الحواجز والاختناقات التي تحول دون الحصول على خدمات الصحة خلال الفترة المحيطة بالولادة.

٦٧ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعم البلدان الأفريقية في طائفة واسعة من أولويات التنمية الاجتماعية المبينة في إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا، والموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي، والموقف الأفريقي الموحد بشأن الممارسات الجيدة في مجال وضع سياسات الأسرة وتنفيذها، وخطة العمل القارية للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩). وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً تعزيز القدرات المؤسسية في القطاع العام في أفريقيا. ونتيجة لذلك، استفاد أكثر من ١ ٦٠٠ من مديري الموارد البشرية من ٤٦ بلدا أفريقيا من حلقات العمل المعنية ببناء القدرات المعقودة في إثيوبيا وبنن وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي.

٦٨ - ونفذت اليونسكو مشاريع في كثير من البلدان الأفريقية، منها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون وناميبيا ونيجيريا، ركزت على تعزيز وضع سياسات وخطط على نطاق القطاعات لتحسين سياساتها بشأن المعلمين، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل الإنصاف والإدماج والمسائل الجنسانية وتدريب المعلمين وتنسيق برامجها الإنمائية الجارية.

٦٩ - وتنفذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مشروعا في ليبريا قيمته ١,٤ مليون دولار للمساعدة على معالجة بطالة الشباب ونقص برامج التعليم المهني العالية الجودة والموظفين التقنيين المدربين بصورة جيدة، وذلك بتحديث البنية التحتية للتدريب في ليبريا. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٤، شمل المشروع إنشاء مدرسة للتدريب جاهزة للتشغيل الكامل في كاكاتا، بمقاطعة مارجيبي، وتدريبا لما مجموعه ١٤٨ تقنيا في مجال الديزل و ٨٤ من مشغلي الآلات.

٧٠ - وواصلت منظمة التجارة العالمية بناء قدرات مسؤولي التجارة في أفريقيا من خلال عدد من الأنشطة الوطنية والإقليمية. وقدم التدريب لنحو ١ ٠٠٠ مرشح في حوالي ٥٠ نشاطا. واستفاد أكثر من ٣٠٠ مسؤول حكومي في أفريقيا من الأنشطة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الدورات الدراسية الإقليمية والمتقدمة في مجال سياسات التجارة.

٧١ - وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٣٢٦ منحة زمالة وأجرت ١٢٧ زيارة علمية، لتقدم بذلك أكثر من ١ ١٤٣ شهرا من التدريب في أفريقيا في مجالات الصحة والغذاء والزراعة وإدارة موارد المياه وتنمية الطاقة المستدامة، في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، قدمت ٧٣ دورة تدريبية في هذه المجالات شارك فيها ١ ١٩٧ شخصا في المجموع.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٧٢ - دعمت المجموعة المعنية بالعلم والتكنولوجيا، التي تشترك في تنسيقها اليونسكو، تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، المبنية على ثلاث ركائز هي بناء القدرات وإنتاج المعارف والابتكار التكنولوجي.

٧٣ - ودعمت اليونيسكو سبعة بلدان أفريقية في تصميم أدوات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فقدمت خدمات استشارية بشأن هذه السياسات وبشأن صياغة القوانين المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ووفرت اليونسكو أيضاً الدعم لشبكات معاهد البحوث لتعزيز التعليم في الأجلين القصير والطويل في المجالات الناشئة للتكنولوجيا النانوية وعلم تغير المناخ والهندسة. وعلاوةً على ذلك، دخلت اليونسكو في شراكة مع شركة بانسونيك واليابان لتدريب خبراء وصناع سياسات من عدة بلدان أفريقية على تنفيذ نظام للكهربة باستخدام الطاقة الشمسية في ٧٥ مدرسة ريفية وبناء القدرات في مجال سياسات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٧٤ - وقدم البنك الدولي دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في معالجة نقص البيانات، وإعادة توازن التعليم فوق الثانوي كي يتجه نحو مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وسد الفجوة بين الجنسين في هذه المجالات.

٧٥ - وقام الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال مبادرة ''اربط مدرسة بالإنترنت، تربط مجتمعا محليا''، بدعم مبادرة المدارس الإلكترونية التي تضطلع بها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ووفر الاتحاد الدولي للاتصالات، برعاية سويسرا وفرنسا، معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقدم دورات دراسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال، ودرب أكثر من ٢١٣ معلما في ٧١ موقعا في جمهورية تترانيا المتحدة وسيراليون وغامبيا وليسوتو والنيجر. وحسنت هذه المشاريع سبل إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأطفال المدارس وأفراد المجتمعات المحلية، ومهارات المعلمين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المدارس من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

طاء - أنشطة الاتصال والدعوة والتوعية

٧٦ - واصلت المجموعة المعنية بأنشطة الدعوة والاتصال، التي يشترك في رئاستها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، أعمال تعزيز الإعلام والاضطلاع بالدعوة في ما يتعلق بأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتوعية الجماهير بجدول أعمال ٢٠٦٣.

٧٧ - ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للتوعية وتعبئة الدعم على الصعيد العالمي لتنفيذ أولويات أفريقيا المتعلقة بالسلام والحوكمة والتنمية، بما في ذلك جدول أعمال ٢٠٦٣ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء. وتضمن ذلك الأسبوع مجموعة من المناسبات الرفيعة المستوى، حددت كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣ والمساءلة عنه ودعا إلى الاتساق بين جدول أعمال ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وجرى حث شركاء التنمية على الوفاء بالتزاماتهم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لمسألة التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة الاستثمار لتغطية مشاريع البنية التحتية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتوج الأسبوع بتجديد الالتزام بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء خلال المناقشة العامة المتعلقة بتنمية أفريقيا.

٧٨ - وجرى أيضاً إصدار ستة منتجات معرفية بشأن التنمية الأفريقية خلال الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام حلقة نقاش لإصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٤ الذي اشترك في إعداده الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتوعية بمسائل التنمية الناشئة في أفريقيا. وقد ساهمت هذه المنتجات، إلى جانب تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو قادر على جلب التغيير في أفريقيا الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات تقوم على الأدلة.

٧٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، زار الأمين العام ورئيس البنك الدولي القرن الأفريقي، بصحبة رئيس البنك الإسلامي للتنمية وكبار ممثلي مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وخلال الزيارة، شدد الوفد على أهمية التنمية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، واستهل مبادرة القرن الأفريقي، وتعهد بتعبئة أكثر من ٨ بلايين دولار على مدى السنوات المقبلة لتعزيز الاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي.

٨٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سلطت إدارة شؤون الإعلام الضوء على الأولويات والإنجازات والتحديات التي تواجهها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال ١١٨ مقالة خاصة في مجلة *Africa Renewal* المنشورة بالإنكليزية والفرنسية، وهي مقالات أعيد نشرها أكثر من ١ ٧٨٠ مرة في ٤٨٩ منفذا إعلاميا مختلفا في ٥٢ بلدا على مستوى العالم. وعززت الإدارة أيضاً أنشطة الاتصال التي تقوم بها بشأن أفريقيا باستخدام محتويات أصلية لمنابرها في الوسائط الإعلامية بشأن مواضيع كالتجارة وتطوير البنية التحتية، وبشأن مكافحة فيروس إيبولا.

٨١ - واستضاف مركز الأمم المتحدة لشؤون الحكم سلسلة من المنابر الرفيعة المستوى في إثيوبيا وغانا ومصر بشأن الاستدامة على مستوى الشركات ودور القطاع الخاص في النهوض بأهداف التنمية الأعم التي تسعى إليها الأمم المتحدة. واستهل المركز مبادرة الاستدامة في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٤، لتعبئة مشاركة القطاع الخاص في مجالات رئيسية للتنمية دعما لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك مكافحة بطالة الشباب وتطوير البنية التحتية والاستثمار الشامل للجميع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دخل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في شراكة مع شركة ''Africa investor'' ومنتدى الشراكات العالمية لتوعية المستثمرين الدوليين بفرص الاستثمار في أفريقيا من خلال حوار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن الاستثمار.

٨٢ - ودعما لسنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا التي أعلنها الاتحاد الأفريقي، دخل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في شراكة مع الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن ''إحداث تحول في الزراعة في أفريقيا لتحقيق الرخاء وتحسين سبل كسب العيش للجميع: تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التأثير بشكل ملموس''، في أيار/مايو ٢٠١٤. وعززت هذه المناسبة فهم دور الدول الأعضاء وشركاء التنمية في النهوض بعملية تحويل الزراعة في أفريقيا صوب تعبئة الدعم من أجل تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

ثالثا - المسائل المتعلقة بالسياسات في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف - تعزيز نظام المجموعات وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت منظومة الأمم المتحدة عددا من الإجراءات لتعزيز المجموعات التسع والمجموعات الفرعية المنبثقة عنها وإعادة تركيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتحسين الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي والأجهزة التابعة له. ومن أجل تمكين قيادات الأمم المتحدة من التواصل مباشرة مع كبار المسؤولين الأفريقيين، عقدت آلية التنسيق الإقليمية اجتماعها السنوي لأول مرة بالتزامن مع الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية.

٨٤ - وتمشيا مع الأولويات الأفريقية ومواكبة للتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية، اتُخذت إجراءات لإعادة تشكيل المجموعات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية، مع مراعاة احتياجاتها من القدرات والموارد المالية، ومواءمتها مع الخطتين الاستراتيجيتين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في الأمد القصير، ومع خطة السنوات العشر لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣ في الأمد المتوسط، ومع جدول أعمال ٢٠٦٣ في الأمد الطويل.

٨٥ - واتخذت أيضا إجراءات لاستحداث برنامج يعرف باسم الشراكة المعنية بخطة التكامل والتنمية في أفريقيا، سيخلف برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

باء - الدعم المقدَّم لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٨٦ - ما انفكت منظومة الأمم المتحدة تدعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة الخاصة بتعبئة الموارد المحلية. فقد أيدت الدورة العادية الرابعة والعشرون لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، الذي تدعمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويقدر تقرير الفريق أن قيمة التدفقات المالية غير المشروعة التي تخرج من أفريقيا سنويا تربو على ٥٠ بليون دولار، ويوصي بسبل كفيلة بالحد من تلك التدفقات. وقد عملت بلدان أفريقية كثيرة على تحسين كفاءة وفعالية جهودها في مجال تعبئة الإيرادات بتوسيع قاعدتها الضريبية وبإنشاء هيئات ضريبية مستقلة وتحسين إدارة الموارد. وفي عام ٢٠١٣، فاقت الإيرادات المحلية المحصّلة مبلغ ٥٧٠ بليون دولار (انظر A/69/163).

٨٧ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم للاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إعداد البلدان الأفريقية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال: السعي إلى خطة تنمية شاملة للجميع لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وفي مشاركتها في ذلك الاجتماع. وساهم البرنامج الإنمائي في دمج أولويات أفريقيا في موقف مشترك ضمن خطة عمل أفريقيا بشأن فعالية التنمية. ونتيجة لذلك، نجحت الدول الأعضاء الأفريقية في إدراج الأولويات الأفريقية في الوثيقة الختامية للاجتماع وفي ضمان التزام المجتمع العالمي بدعم خطة تعبئة الموارد المحلية على نطاق يتجاوز مسألة الضرائب.

٨٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع اليابان ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي، الاجتماع الوزاري الأول لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي اعتمدت خلاله مصفوفة تنفيذ خطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ولدعم تنفيذ المصفوفة، قدمت اليابان مساعدة إنمائية رسمية بمبلغ ٣,٥ بلايين دولار، وهو مبلغ يمثل ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ١٤ بليون دولار التي التُزم بتقديمها خلال المؤتمر كجزء من المبلغ الإجمالي الذي تم التعهد به وقدره ٣٢ بليون دولار.

جيم - المسائل الشاملة

٨٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم تنمية قدرات المؤسسات الأفريقية وتمكين النساء والشباب.

٩٠ - ودعمت اليونسكو الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في مجالي العلوم والهندسة من خلال منح زمالات للمتميزات في العلوم والهندسة لتشجيعهن على مواصلة البحث العالي. واستهل مكتب دعم بناء السلام مبادرته الثانية لتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل تقوية الدعم المقدم لجهود تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهي مبادرة أفضت إلى اختيار تسعة مشاريع في الصومال وغينيا ومالي. ومنحت هذه المشاريع دعما قطريا إضافيا يصل مجموعه إلى ٣ ملايين دولار.

٩١ - وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامج دعم تحقيق المساواة بين الجنسين والتكيف مع تغير المناخ، الذي تنفذه وكالة الشراكة الجديدة والذي يرمي إلى تيسير حصول المزارعات على المعارف التي تمكنهن من التكيف مع تغير المناخ. وقدمت الهيئة الدعم للشراكة الجديدة في وضع إطارها الخاص بمراعاة المنظور الجنساني في قطاع الزراعة، الذي تولى تنفيذه على سبيل التجربة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومن المقرر عرضه على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ لكي تعتمده. وعلاوة على ذلك، وفي إثر مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مؤتمر الشراكة الجديدة المعني بدور المرأة في الزراعة: الاستثمار في المرأة: إفساح المجال للأعمال التجارية الزراعية، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في جنوب أفريقيا، أنشأت الشراكة الجديدة صندوقا لتنمية قدرات المرأة الريفية من أجل مساعدة المزارعات صاحبات الحيازات الصغيرة على مزاولة الأعمال التجارية الزراعية.

٩٢ - وتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ مبادرات برنامجية لمكافحة الاتجار بالبشر والعنف الجنساني وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه ورعاية المصابين به في السجون. وقد أدى تقييم لحالة العنف الجنساني في كل من زمبابوي وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق وناميبيا، أقرته وحدة الشؤون الجنسانية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى تحديد البلدان المشاركة لأولويات أنشطة مكافحة العنف الجنساني في خطط عملها الوطنية.

٩٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة شؤون الإعلام والبرنامج الإنمائي، مناسبتين رفيعتي المستوى على هامش الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. وتناولت المناسبة الأولى مقترح

إطار النتائج القارية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتناولت الثانية موضوع القيادات الناشئة في صفوف الفتيات والشابات الأفريقيات في أفق عام ٢٠٦٣. وقد ركز هذان الحدثان التكميليان على أولويات النساء والفتيات في مجالات السلام والأمن والقيادة والتنمية، وسلطا الضوء على الجهود والممارسات الجيدة وعلى التحديات الماثلة أمام تنفيذ هذه الخطط في أفريقيا.

٩٤ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتديي الشباب التابعَين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وكان موضوع منتدى عام ٢٠١٤، المعقود في حزيران/يونيه، هو ''تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه'' وكان موضوع منتدى عام ٢٠١٥، المعقود في شباط/فبراير، هو ''لقد حان وقت العمل على الصعيد لعالمي''. وقد أتاحت هاتان المناسبتان منبرا للدعوة إلى معالجة المسائل الإنمائية التي تهم الشباب الأفريقي وكفالة أخذها في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٥ - وموّل مكتب دعم بناء السلام، في إطار برامجه التجريبية لدعم بناء السلام عبر الحدود، أنشطة تُنفذ في المنطقة الحدودية بين النيجر ومالي من خلال مشروع ''الشباب والسلام والتنمية''. واستفاد ما يربو على ١ ٥٠٠ من الشباب، منهم ٣٠٥ شابات، من فرص توليد الدخل في إطار السعي إلى توطيد السلام.

دال - الدعم المؤسسي

٩٦ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم إعداد جدول أعمال ٢٠٦٣ وتعاونت مع وكالة الشراكة الجديدة في عقد حوارين رفيعي المستوى لتوعية المعنيين بالتخطيط في أفريقيا بالمسائل المتصلة بجدول الأعمال المذكور.

٩٧ - وبهدف تعزيز قدرة الوكالة في المجالات الرئيسية وتحسين عملية الشراكة الجديدة، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعارة اثنين من كبار مستشاري اللجنة إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية بشكل مباشر. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، تقديم الدعم المباشر إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

٩٨ - ودعم البرنامج الإنمائي أيضا وكالة الشراكة الجديدة في تيسير التفاعل المنتظم بين البلدان الأفريقية الأعضاء في الفريق العامل المفتوح العضوية والمعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الدولية الحكومية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وما انفك البرنامج الإنمائي

ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يدعمان المجموعة الأفريقية في عملية التفاوض عن طريق تزويدها بالدعم اللوجستي والتقني وفي مجال الاتصالات.

٩٩ - وأعارت منظمة الأغذية والزراعة مستشارا أقدم لشؤون السياسات إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها في إعداد استراتيجية وخريطة طريق مرحلة ما بعد تنفيذ إعلان مالابو، ولا سيما الالتزام بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك تمشيا مع الاتفاق الذي أبرمته المؤسستان مؤخرا بهدف تركيز تعاونهما على أربعة مجالات رئيسية هي: دعم تنفيذ عملية البرنامج الشامل للتنمية في أفريقيا في إطار استراتيجية وخريطة طريق مالابو للتنفيذ؛ وإنشاء مركز يُعنى بأفضل الممارسات؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات؛ وتنظيم مناسبات لأفرقة تفكير معنية بالتنفيذ الاستراتيجي.

١٠٠ - وساهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بناء دعائم الشراكة الجديدة بتيسير الحوار المستمر بين وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز الشراكات في مجال العمل الإنساني في إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويسر التعاون بين المكتب والاتحاد الأفريقي إجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين يفضي، من خلال المشاورات الإقليمية المؤدية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، إلى إبراز الصلات الاستراتيجية بين السلام والأمن والتنمية وتدعيمها، ويعزز أهمية العمل الإنساني الفعال في أفريقيا لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠١ - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطته لمكافحة المخدرات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. ووسع المكتب أيضا نطاق تعاونه مع وكالة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيها من خلال وضع برامج إقليمية متعددة السنوات في مجال مكافحة المخدرات والجريمة وإقرارها تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجامعة الدول العربية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

هاء - التحديات والقيود

١٠٢ - ظل نقص الموارد يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ خطط عمل المجموعات تنفيذا كاملا وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات. ولم تخصص حتى الآن اعتمادات في الميزانية لتمويل أنشطة المجموعات، في حين لا يزال العمل جاريا لإقامة التعاون بين المجموعات. ولم تدخل آلية تبادل الخبرات بين المجموعات مرحلة التشغيل بعد، مما أدى إلى تأخير التعاون والاتصال

بينها فيما يخص المسائل الشاملة. وما زالت العقبة الرئيسية تتمثل في تعيين جهة اتصال أو موظفين مكرسين لتيسير الاتصال بين المجموعات.

١٠٣ - وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من زيادة تعزيز الأمانة المشتركة لآلية التنسيق الإقليمية لكفالة التنسيق الفعال بين المجموعات، بما في ذلك في رصد تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، يواجه العديد من المجموعات صعوبات في وضع برامج مشتركة ترمي إلى إحداث أكبر أثر ممكن، رغم القيود المرتبطة بدورات البرمجة، والافتقار إلى التمويل المشترك، واختلاف ولايات فرادى الهيئات الإدارية.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٤ - ما زالت منظومة الأمم المتحدة تقدم دعما كبيرا للمجالات ذات الأولوية لدى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وذلك من خلال المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية، وعن طريق تمويل البرامج والمشاريع، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والمؤسسات، وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وتعبئة الموارد، والدعوة والمساعدة الإنسانية.

١٠٥ - وقد حسنت منظومة الأمم المتحدة التنسيق والاتساق في دعم أولويات الشراكة الجديدة في مجالات مثل الزراعة والأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية، وإحلال السلام والاستقرار، وكذلك في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية مثل الصحة وتمكين المرأة. وعلى وجه الخصوص، اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور يحتذى به في مواجهة تفشي فيروس إيبولا.

١٠٦ - وتواجه الأولويات الإنمائية العالمية والإقليمية الجديدة تحديات مستمرة من حيث الموارد والتكيف، ولا سيما بالنظر إلى العمليات الجاري تنفيذها من قبيل أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس. ويتطلب تنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣ الكفيل بإدخال تغييرات كثيرة، المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، زيادة اتساق وتنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم لتنمية أفريقيا، ولا سيما للشراكة الجديدة. وينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة أيضا تنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣ وخطط عمله الممتدة لعشر سنوات، من خلال تنسيق العمل على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي مع الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠٧ - وبالنظر إلى تكليف الجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور أكبر يتمثل في صياغة خطط عمل جدول أعمال ٢٠٦٣ الممتدة لعشر سنوات واعتمادهما وتنفيذهما، وقيام الاتحاد الأفريقي بتعيين ممثل خاص لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ينبغي أن تولى الأمم المتحدة أهمية أكبر لتحسين قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وإمكاناتها في هذا الصدد.

١٠٨ - وبما أن عام ٢٠١٥ يوافق سنة الاتحاد الأفريقي لتمكين المرأة وتنمية قدراتها في أفق تحقيق جدول أعمال ٢٠٦٣، والذكرى السنوية العشرين لإعلان بيجين، ومنتصف عِقد المرأة الأفريقية، فإن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تعزيز تنسيقها وتحسين الدعم الذي تقدمه للتعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي جرى التعهد بها في هذه الأُطر.

١٠٩ - وفي إطار عقد المرأة الأفريقية، ينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة مزيدا من الدعم لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في أفريقيا وجدول أعمال ٢٠٦٣ وخطة عمله الأولى الممتدة لعشر سنوات.

١١٠ - وينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة أيضا إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تنهض بجهودها العالمية في مجال الدعوة لصالح النساء والفتيات الأفريقيات.

١١١ - وتمشيا مع الاستجابة العالمية لتفشي فيروس إيبولا، ينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تحسين التنسيق والجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بوقف الإصابة بفيروس إيبولا نهائيا من خلال وضع خطط لاحتواء الوباء، واعتماد نظم للإنذار المبكر ولمراقبة الأمراض للحيلولة دون ظهور الفيروس من جديد وانتشاره.

١١٢ - وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية - الاقتصادية البالغة التي نجمت عن إيبولا في غرب أفريقيا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تحسن دعمها للجهود العالمية المبذولة من أجل التعافي من الفيروس في سيراليون وغينيا وليبريا بما يكفل استئناف تقديم الخدمات الأساسية بسرعة وفي ظروف آمنة، والتصدي في الوقت ذاته لمواطن الضعف الهيكلي في مجال الصحة والمجالات الأخرى، بما فيها الزراعة، والأمن الغذائي والتغذوي، والتعليم، وبناء السلام والدولة. وينبغي أن تقدم المنظومة مزيدا من الدعم لنظم الرعاية الصحية الأفريقية، إذ كشف تفشي فيروس إيبولا عن مدى ضعفها.

١١٣ - وينبغي أن تواصل المنظومة تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص لبرنامج عمل داكار وللمشاريع الـ ١٦ ذات الأولوية.

وتمشيا مع المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن تعزيز الاستثمار في أفريقيا، ينبغي أن تدعم المنظومة جهود تعبئة الموارد بتشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإعداد مشاريع البنية التحتية، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار.

١١٤ - وينبغي أن تعزز المنظومة دعمها سعيا إلى إحداث تحول هيكلي في أفريقيا، على النحو المتوخى في جدول أعمال ٢٠٦٣، مع إيلاء اهتمام خاص للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ولا بد أيضا من دعم تنمية القدرات الإنتاجية، ولا سيما تسخير الطاقة لأغراض التصنيع، وفي الوقت نفسه بناء القدرة على تحقيق القيمة المضافة وإدارة الموارد الطبيعية.

١١٥ - وإلى جانب دعم السلام والأمن والتنمية، ينبغي أن تعزز المنظومة دعمها المقدم إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء بهدف تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية الرشيدة في أفريقيا.

١١٦ - وينبغي أن تواصل المنظومة أيضا إشراك جميع الدول الأعضاء في سياق سعي المجتمع الدولي إلى اعتماد اتفاق جديد ملموس بشأن تغير المناخ، في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.